Anwer Ismael KHALEEL¹

ARAB GULF STATES - ISRAELI RELATIONS

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.5-3.8>

Research Article

Received:

11/04/2021

Accepted:

06/05/2021

Published:

01/06/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

This study dealt with the most important of those variables that stand behind the strengthening of relations between the Gulf Cooperation Council states and Israel in light of internal, regional and international circumstances, which had formed motives towards rapprochement in relations in a clear and overt manner after they were informal and not announced, and a realistic view of mutual interests was present in These relations, especially in recent years, so that each party can benefit from what is distinguished by the other side in an attempt to get rid of the effects of the problems facing both parties, and therefore these relations had started a new phase towards more cooperation in several areas. Relationships, as leaders on both sides realize it.

several important results, the most important of which was that the reformist principle in these relations was clearly advanced in these relations, which could constitute an important engine for the development of these relations in the future.

Key words: Mutual Interests, The New Middle East, The Arab Gulf Cooperation Council States, Israel.

¹ Dr. , Baghdad University, Iraq, anwarismail764@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0001-8214-4769>

العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

أنور إسماعيل خليل²

الملخص

تناول هذا البحث أهم تلك المتغيرات التي تقف وراء تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل في ظل ظروف داخلية وإقليمية ودولية، كانت قد شكلت دوافع نحو التقارب في العلاقات بشكل واضح وعلمي بعدما كانت غير رسمية ولا يعلن عنها، وكانت النظرة الواقعية للمصالح المتبادلة حاضرة في هذه العلاقات وبالأخص في السنوات الأخيرة، حتى يتمكن كل طرف الاستفادة من ما يتميز به الطرف الآخر محاولة للتخلص من آثار المشاكل التي تواجه كلا الطرفين، ولذلك كان هذه العلاقات قد بدأت مرحلة جديدة نحو المزيد من التعاون في مجالات عدة. وقد توصل البحث إلى نتائج مهمة عدة، كانت أهمها أن المبدأ المصلي في هذه العلاقات كان متقدماً بشكل واضح في هذه العلاقات، والذي يمكن أن يشكل محرك مهم لتطوير هذه العلاقات في المستقبل. **الكلمات المفتاحية:** المصالح المتبادلة، الشرق الأوسط الجديد، دول مجلس التعاون الخليج العربية، إسرائيل.

المقدمة:

شهدت السنوات القليلة الماضية تطوراً لافتاً في علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع إسرائيل، بالرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية أو سياسية مباشرة وعلمية، ومع ذلك، تعد الروابط التجارية والعلاقات الدبلوماسية وان كانت متواضعة بين إسرائيل وبين جيرانها في الخليج حقيقة قائمة منذ سنوات. فمنذ انطلاق عملية السلام لاسيما بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، شهدت هذه العلاقات مرحلة جديدة من النمو، فقد استغلت إسرائيل هذه الفرصة السانحة للتقارب تدريجياً نحو دول المنطقة العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص. وفي المقابل ثمة رغبة خليجية للتقرب من دولة إسرائيل والاستفادة من خبراتها في صناعة التكنولوجيا الحديثة، في ظل تلك التحديات التي تواجهها هذه البلدان لاسيما على الصعيد الاقتصادي باعتباره اقتصاد يعتمد في عوائده المالية على النفط بالدرجة الأساس، وكذلك هو اقتصاد ضعيف إلى حد ما في استخدامه للتكنولوجيا الرقمية. وهذا يمكن أن يعطي صورة أولية عن دوافع هذا التوجه نحو إسرائيل كأحد الخيارات المهمة التي تطرح أمام قيادات هذه البلدان وفي المقابل فإن إسرائيل الدولة القريبة لهذه الدول التي تمتلك هذه التكنولوجيا، ظلت ولفترة طويلة تسعى لإقامة علاقات مع هذه الدول الخليجية، وتسخير ما تمتلكه من وسائل وأدوات لأجل ذلك، والتي تهدف من هذا التقارب تحقيق الاستقرار وتنمية الاقتصاد الإسرائيلي وخلق المصالح المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي. هذا مع تأمين حصول إسرائيل على المزيد من احتياجاتها النفطية والمعدنية، وفتح أسواق جديدة لإسرائيل في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعود بالنفع لكلا الطرفين، ومن ثم من الممكن أن ينعكس إيجاباً على أمن واستقرار المنطقة ولذلك فإن هذه العلاقة قائمة على منظور براغماتي، بعيد عن الدلجة، لتحقيق مصالح الطرفين.

أهمية البحث: وتتبع أهمية هذا البحث، من انها تساط الضوء على علاقات بين أطراف إقليمية لا نجد لها الا دراسات في أغلبها تبين الجانب السلبي أو الصراع في هذه العلاقات. وكذلك يمكن أن يشكل إضافة إلى هذا النوع من البحوث والدراسات الإقليمية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحديد طبيعة العلاقات بين الطرفين وتحديد أبعادها الحالية والمستقبلية، ومحاولة فهم الدوافع الحقيقية وراء هذه العلاقات، وما ستؤول إليه في المستقبل في مدياته المختلفة من مخرجات يمكن ان تنصب في مصلحة كلا الطرفين أو العكس.

إشكالية البحث: ظلت العلاقات الخليجية- الإسرائيلية لا سيما السياسية والدبلوماسية متواضعة بشكل كبير في فترات سابقة ثم أخذت هذه العلاقات تأخذ منحى الصعود التدريجي، ومن السر إلى العلن. وفي هذا الإطار تطرح الإشكالية

² د. ، جامعة بغداد، العراق، anwarismail764@gmail.com

البحثية نفسها والتي تدور حول تساؤل مركزي هو: عند أي مستوى يمكن أن تتطور العلاقات الخليجية - الإسرائيلية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، وتنبع من هذا التساؤل أسئلة فرعية، هي:

1. ما هي العوامل والمتغيرات وراء تطور العلاقات الخليجية - الإسرائيلية؟
2. هل يمكن أن تؤثر المحددات المختلفة على هذه العلاقات؟
3. كيف يمكن أن تكون مدركات كل طرف إتجاه الآخر؟

فرضية البحث: وعليه يؤكد هذا البحث على أن هناك متغيرات دولية وإقليمية وداخلية، دفعت الجانبين نحو هذا إرتفاع بوتيرة هذه العلاقات.

منهجية البحث: اعتمد هذا البحث على منهجين: المنهج الاستقرائي الذي يقوم على استقراء الاحداث والتطورات، للعلاقات الخليجية - الإسرائيلية، وكذلك المنهج التحليلي، كمنهج لتحليل المتغيرات المؤثرة في هذه العلاقات، حتى يمكن معرفة المخرجات النهائية لهذه الاحداث والتطورات.

هيكلة البحث: والأجل الخوض في مضمون البحث، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، وكما يلي:

المبحث الأول: التوجه الإسرائيلي نحو دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني: توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو إسرائيل.

المبحث الثالث: مسار العلاقات الخليجية-الإسرائيلية وآفاقها المستقبلية.

الخاتمة: التي تتضمن الاستنتاجات وأهم التوصيات.

المبحث الأول: التوجه الإسرائيلي نحو دول مجلس التعاون الخليجي

يعطي صناع القرار الإسرائيلي لمنطقة الخليج العربي، مدى واسع من الاهتمام بوصفها من مناطق المصالح الإسرائيلية، لما تمتلكه من خصائص جيواستراتيجية وثروات اقتصادية (النفط)، ولذلك ما كان لإسرائيل سوى السعي بالتوجه لهذه المنطقة ومحاولة التطبيع معها، ويمكن مناقشة ذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول: الرؤى الاستراتيجية الإسرائيلية.

المطلب الثاني: مكانة دول مجلس التعاون الخليجي في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

المطلب الأول: الرؤى الاستراتيجية الإسرائيلية.

تبني التيارات الفكرية الإسرائيلية آراءها ومحاولاتها العلمية في محاولة بناء قوة الدولة، متخذة مبدأ التخطيط كعنصر جوهري من عناصر القوة والاحتفاظ بها أو زيادتها، في محيط إقليمي ودولي فيه الكثير من الاختلالات القيمة والقانونية. ولذا فإن النخبة الحاكمة الإسرائيلية لم تكن لها خيار أفضل من الإتجاه نحو تصعيد استخدام القوة الناعمة وأدواتها واساليبها، وأهمها: الدبلوماسية التفاوضية وقوة الاقتصاد، وقوة الفكر العلمي والتكنولوجي، وقوة النموذج والمثال لمعالجة المشاكل التي تواجهها وتحقيق أهدافها.

وفي هذا الإطار، فقد سعت إسرائيل منذ قيامها، لضمان وجودها وأمنها مع محيطها المباشر، كمرحلة أولية من خلال دبلوماسية التفاوض وانتهاز الفرص، التي تمخض عنها توقيع عدة إتفاقيات بما سميت بـ"إتفاقيات السلام"، والتي غيرت المعطيات الجيوسياسية المحيطة بإسرائيل.

وفي كل هذه الإتفاقيات، لم تكن المنطلقات الفكرية لتهيئة البيئة الإقليمية الملائمة للحفاظ على بقائها واستمرار تطورها وتفوقها غائبة، فكان مشروع "الشرق الأوسط" (الجديد أو الكبير)، كأحد الأهداف المهمة اللاحقة للتخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي؛ حيث بدأت المخططات الإسرائيلية ترسم ملامح ومعالم هذا الشرق وفق خطط وضعت بشكل محكم وتبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وسعت إلى تطبيقها على أرض الواقع لتشكيل حدود جغرافية - اقتصادية جديدة للمنطقة لصالح إسرائيل، تلاشى فيها أو تختفي ما ألفتته المنطقة منذ زمن لصالح إطار فضفاض تمت تسميته بـ "الشرق أوسط الكبير" أحياناً وبـ "الشرق الأوسط الجديد" أحياناً آخر (النجاب، 2018، ص71).

وكان ل(شمعون بيريز) رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق الراحل، الدور المهم في التنظير لهذا المشروع من خلال أطروحاته المتعددة، وكانت أهمها كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، عام 1994 والذي ضمنه أفكاراً أصبحت منهاجاً فكرياً وتطبيقياً عملياً في ذات الوقت لدولة إسرائيل التي يسعى قادتها للوصول بعد تثبيت دولتهم الانطلاق خارج الطوق المباشر سعياً في زيادة فرص النجاح والتنمية لدولة إسرائيل ومواجهة التحديات التي تواجهها كدولة صغيرة في وسط رافض أو على أقل تقدير متحسس لسلوكها الخارجي (بشار رشن، "التطبيع وتشكيل "الشرق الأوسط الجديد"، 2020، <https://www.aljazeera.net/blogs/2020/9/23>)

وكان المضمون الاقتصادي للشرق الأوسطي الجديد، الهدف الرئيسي لإسرائيل ويمثل أولوية لتعزيز السلام من خلال التدفق الحر للسلع والأفكار باعتبارهما الركيزتان المهمتان في تعزيز السلام وإكسابه الصيغة الأكثر والاقرب للمفهوم الإسرائيلي، وهذا ما أكدته شمعون بيريز، في كتابه الشرق الأوسط، بقوله: "يجب أن ننظر إلى الشرق الأوسط، كنظام

اقتصادي إقليمي، وذلك كي نتغلب بصورة أفضل على المهام الصعبة التي تقف أمامنا. ولا تستطيع الدول تحقيق ذلك النظام على حسابها ومسؤولياتها الخاصة، فمن خلال كيان اقتصادي منظم، تستطيع المنطقة تطوير الأسواق التي تنتج الدخل بدلا من جمع التبرعات" (بيريز، 1994، ص113)

وبذلك يربط القادة الإسرائيليون بين تحقيق وتعزيز السلام في المنطقة مع تطوير اقتصادها، وهو ما أكدته شمعون بيريز، بقوله: "لسنا بحاجة إلى الانتظار إلى أن يحل السلام رسمياً، من أجل الشروع في شراكتنا التكنولوجية (أبو عامر، أشرف، السلام في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، 2005، <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/05/23/22199.html>)، وكذلك يوضح في مقال له بعنوان "عصر جديد لا يطبق المتخلفين ولا يغفر للجهلة" ضمن كتاب نشره مركز الأهرام للترجمة والنشر بعنوان "ماذا بعد عاصفة الخليج – رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط" وقال فيه: "السلام في الشرق الأوسط ليس عملية جراحية، ولكنه هندسة معمارية ضخمة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي" (أبو عامر، أشرف، "السلام في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي"، 2005، <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/05/23/22199.html>)

لذلك تستند إسرائيل لأخذ دورها وموقعها في إطار القوى الإقليمية والعالمية على إمكانية الاستفادة من معطيات الجيوستراتيجية التي تتوافر أمامها، إذ تعد دائرة الشرق الأوسط ذات أهمية كبيرة بالنسبة للتخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي وبضمنها منطقة الخليج العربي ودوله، فالأمر لا يقتصر أبداً على فلسطين وحدها أو دول الطوق الأخرى بل يتعدى ذلك إلى التوجه نحو مناطق أخرى وأولها منطقة الخليج العربي.

وقد سعى القادة الإسرائيليون إلى بلورة سياسة يمكن من خلالها النهوض بالواقع الاقتصادي الإسرائيلي وتطويره، في إطار مشروع الشرق الأوسط (الجديد)، تقوم على استقطاب الركائز الآتية، وهي (أبو عامر، أشرف، "السلام في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي"، 2005، <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/05/23/22199.html>)

أ – تحقيق الازدهار الزراعي من خلال استخدام التقنيات الحديثة؛ إذ ابدت إسرائيل اهتماماً كبيراً لتطوير الزراعة واستصلاح الأراضي الصحراوية وجعلته يأخذ مراحل متقدمة في سلم الأبحاث العلمية، والتي دفعها لتخصيص مبالغ ضخمة في هذه الأبحاث في كل تلك العقود الماضية؛ حيث قدمت إسرائيل نفسها في هذا المضمار الأولي على العالم (أبو عامر، 2019، ص15).

ب- تسعى إسرائيل للحصول على نصيب وافر من المياه في إطار المفاوضات متعددة الأطراف، وبما يمكنها في النهاية من الحصول على الكميات الكافية من المياه للاستهلاك المحلي فضلاً عن استخدامها في استصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية (يونسي، وليد وعمارة عمرو، "قراءة في المقاربة الجيوسياسية الإسرائيلية"، 2017، <https://.de/?p=47366 democraticac>)

ت- إدخال تقنيات الكمبيوتر المتقدمة إلى قطاع الصناعات والخدمات، وفي هذا الإطار يؤكد شيمون بيريز، على أهمية التطور التكنولوجي في الاستراتيجية الإسرائيلية، عندما يقول في كتابه الشرق الأوسط جديد: "... أن إسرائيل تستطيع أن تواجه هذا التحدي وتفوز فيه إذا ما نجحت في أن تتحول إلى مركز متقدم ثقافي وعلمي وتكنولوجي تستمد منه باقي دول المنطقة احتياجاتها العلمية والتكنولوجية وذلك من غير الاعلان عنه، وبهذا يمكنها أن تقدم مساهمة كبيرة لنفسها وإلى البلدان الأخرى، وتحقق في ذات الوقت الانطلاقة التي تنشدها اقليمياً وعالمياً" (بيريز، 1994، ص115).

ج- تطوير البنية الأساسية الإسرائيلية المقامة في مجالات العلوم والاتصالات والتقنية الآلية والصناعات كثيفة العلوم، لاسيما في مجالات الذكاء الصناعي، والنظم الالكترونية، وغزو الفضاء، وأنظمة المعلومات، ونظم التحكم الذاتي، وبما يشكل ركيزة وقاعدة للانطلاقة التكنولوجية لإدراك القادة الإسرائيليون بأنه مجال ومضمار التنافس المستقبلي على الساحة الإقليمية والعالمية، ووضعت لتحقيقه الموارد المالية والبشرية والمخابراتية اللازمة في سبيل الحصول على اسرار التكنولوجيا المتاحة في العالم (سوليم، حسام، "استراتيجية إسرائيل لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية المستقبلية"، 1999، <https://www.albayan.ae/opinions/1999-07-02-1.1093708>)

، التي يمكن بها إسرائيل أن تصبح مركز جذب علمي ليس في المنطقة فحسب بل في العالم، وبحيث تكون مالكة لكل المعارف العلمية والتكنولوجية التي تملكها الدول المتقدمة، وبما يساعد على الانطلاق أفقياً ورأسياً في مجالات التنمية القومية الشاملة.

ولذلك فإن إسرائيل قد ترابط لديها ثلاث مجالات، وهي: الجانب العسكري – الأمني، مع الجانب الاقتصادي ذو الأوجه المتعددة، مع التقنيات العالية والإنترنت، القطاع الأكثر أهمية في العالم، وبمجموعها شكلت عوامل جاذبة لعلاقات تجارية وعلمية واسعة مع دول عدة إقليمية ودولية (يادلين، وآخرون، 2016، ص219).

المطلب الثاني: مكانة دول مجلس التعاون الخليجي في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

تشكل منطقة الخليج العربي بنفطها وثرواتها وموقعها الاستراتيجي، وفي إطار ما يعرف بـ "اقتصاديات السلام" أو "الشرق الأوسط الجديد" الركن الأساس في المنطلقات الفكرية المطروحة إسرائيليًا، ولذلك فإن الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية الكبيرة لهذه المنطقة، هي التي دفعت إسرائيل للتوجه نحوها (الحري، 2014، ص73)، بل جعلتها تمد بنظرها إلى المستقبل، كما أكد ذلك المتخصص بشؤون المنطقة الدكتور حامد ربيع بقوله: "لا يمكن ان تظل (إسرائيل) صامته أمام الذهب الأسود التي لا يفصلها عنها سواء الصحراء ومنطقة شرق الأردن فهل هناك حاجة إلى بعض الخيال لتصوير ذراع يمتد شرقاً إلى الخليج العربي وجنوباً إلى الجزء الشمالي الشرقي للبحر الأحمر"، وهو ما يبدو متوافقاً مع رؤية الخبراء الإسرائيليين في الاقتصاد والسياسة، لمعالجة مشاكل الاقتصاد الإسرائيلي من خلال وضع استراتيجية واسعة للتوجه نحو منطقة الخليج العربي (سلمان، 2009، ص2). مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أهمية منطقة الخليج تضاعفت في الأعوام الأخيرة نتيجة عزز العالم عن إيجاد بديل للنفط كمركز رئيسي للطاقة، ويعد أحد أهم المنطلقات الأساسية في سياسة إسرائيل إزاء الدول العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص.

ولذلك كانت هناك جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي جعلت السلوك الإسرائيلي يتجه نحو دول مجلس التعاون الخليجي ان كان منفردة أم مجتمعة، ومن هذه العوامل: (وتد، محمد محسن، "التطبيع مع الإمارات.. رافعة الاقتصاد إسرائيلي وأخطبوط تجاري لها بالخليج"، 2020،

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/8/29>

1- العوامل الاقتصادية:

هناك جملة العوامل الاقتصادية شكلت دافع كبير لهذا التقارب، أهمها:

أ- نتيجة للتطور الجاري والمتسارع للاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام والصناعة بشكل خاص، فهي تسعى للحصول على مصدر للطاقة قريب من حيث مصدر الانتاج، ورخيص من حيث سعره وتكلفة نقله، وهنا يمكن ان يكون نفط الخليج يحمل هذه الميزات والذي بدوره يمكن ان يلبي احتياجات إسرائيل منه، مقارنة بتلك المصادر البعيدة (أنغولا، كولومبيا، المكسيك، روسيا، كازخستان، وغيرها) التي تعتمد عليها إسرائيل لتزويدها بمصادر الطاقة البترولية، مع انخفاض الانتاج المحلي الإسرائيلي من النفط الذي لم يتعدى ألفا برميل يومياً، وهو يسد ما نسبته: (1%) فقط من استهلاكها اليومي (أبو سعدة، 2019، ص10).

ب- لم تزدهر التجارة بين إسرائيل وجيرانها مصر والأردن بالشكل المطلوب على الرغم من التطبيع، ولم تصل إلى نسبة يمكن الاستغناء عن التفكير بمصادر خليجية تكون عوضاً عنها (شينكر، شنيكر، "عشرون عاماً على معاهدة السلام الإسرائيلية -الأردنية"، 2014،

" <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/twenty-years-of-israeli-jordanian-peace-a-brief-assessment>")

ت- يشكل السوق الخليجي سوق استهلاكي ومتزايد الطلب على المنتجات الاجنبية، وهذا ما يؤكد المختصون في الشأن الخليجي، فالأسواق الخليجية تحظى بنزعة استهلاكية مرتفعة، وهو ما يتوافق مع السعي الإسرائيلي لترويج منتجاتها في الاسواق الخليجية. وفي هذا الصدد ترى الكاتبة الإسرائيلية (ميرث جليت): "ان اسواق الخليج العربي وحدها كافية لا ستعاب نحو ثلث الصادرات الإسرائيلية سنوياً" (الحري، 2014، ص134).

ث- ومن جهة أخرى تسعى إسرائيل إلى ان تكون مراكز رئيسة لاستثمار العوائد البترولية للدول الخليجية والتي بلغت هذه الاستثمارات في الخارج مئات المليارات من الدولارات منذ عام 1970 (الهيبي، 2013، ص54).

ج- تسعى إسرائيل لان تكون عامل جذب للخليجيين، في المجال السياحي؛ حيث ترى إسرائيل من الممكن الاستفادة من هذه الاموال الخليجية التي تصرف في المجال السياحي وإمكانية تغير وجهتهم نحو إسرائيل، ومن ثم تستفاد الأخيرة من هذه الاموال (الحري، 2014، ص210).

ح- سعي إسرائيل للوصول إلى مراتب متقدمة في النمو الاقتصادي، وفي جدوى ونوعية الحياة، وهذا ما اشارت له الاستراتيجية الإسرائيلية 2028 (البحراوي، وآخرون، 2012، ص154)، وهو ما يدعوه للتقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي.

2- العوامل السياسية والأمنية:

تمثل جملة من العوامل السياسية والأمنية وراء هذا التقارب، من أهمها:

أ- عبر القادة الإسرائيليين عن هذه المنطلقات في مناسبات عدة لاسيما بعد إتفاقيات السلام، ومنها مؤتمر القمة الاقتصادية للتنمية في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا الذي عقد بالدار البيضاء في المغرب في الثلاثين من نوفمبر عام 1994، إذ قال شمعون بيريز: "الأولوية ستعطي لإخراج إسرائيل من عزلة استمرت نصف قرن عبر المشاركة في إنشاء

اقتصاد إقليمي في الشرق الأوسط على غرار الاتحاد الأوروبي" ، ("العلاقات التجارية الإسرائيلية العربية"، 2020، <https://www.marefa.org/>)

ب- فقد دعا القادة الإسرائيليين للنظر إلى التجربة الأوربية، والتي نجحت في تحقيق التكامل الوظيفي بين الوحدات الدولية للقارة الأوربية، والدعوة لمحاولة فهم التجربة وتطبيقها بالشكل الذي يتناسب وخصوصيات دول المنطقة، لا سيما مع دول منطقة الخليج العربي، من خلال التكامل الوظيفي بين رأس المال الخليجي، والعقل الإسرائيلي(يموت، 2004، ص115).

ت- محاولة إسرائيل في السيطرة على أسواق المال الخليجية، وتحويلها إلى قاعدة نفوذ جيوسياسية يمكن من خلالها التحكم بالمتغيرات التي تحصل في منطقة الخليج العربي.

ث- ترى إسرائيل من منظور براغماتي ضرورات التعاون مع دول المنطقة في سبيل التغلب على الصعوبات التي تواجهها إسرائيل، وهذا ما يؤكد شمعون بيريز في كتابه الشرق الأوسط، بقوله: "... وهي (إسرائيل) مستعدة لوضع معرفتها تحت تصرف جيرانها، ليس من قبيل حب الغير، ولكن لأننا نعيش جميعاً في هذه المنطقة، يتوجب علينا ان نساعد بعضنا البعض من أجل التغلب على الصعوبات التي تفرضها الطبيعة، ... ان الجفاف لا ينتظر، وامتداد الصحراء لا يتوقف، ويجب علينا الا نضيع الوقت الثمين" (بيرز، 1994، ص139).

المبحث الثاني: توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو إسرائيل

تحظى أغلب الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بعلاقات مباشرة مع إسرائيل منذ أكثر من عقدين، لاسيما التجارية، لكن هذه العلاقات أخذت منحى التصاعد في السنوات الأخيرة، وهو يعود لجملة من المتغيرات، التي يمكن فهمها، في إطار المحورين الآتيين:

- المطلب الأول: الرؤى الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- المطلب الثاني: العوامل الدافعة للتوجه نحو إسرائيل.
- المطلب الأول: الرؤى الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

سعت دول مجلس التعاون الخليجي الست، إلى وضع رؤى استراتيجية يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان الخليجية، والملاحظ لمسيرة هذه البلدان للعقود الماضية لم تستطع الوصول إلى التنمية الاقتصادية بالشكل الذي يحقق لها أمنها الاقتصادي، في الوقت الذي تمتلك فيه هذه الدول الخليجية الست لأكثر من ثلث احتياطي النفط العالمي، فهي لم تتمكن من التخلص من تلك التحديات المختلفة الناتجة في أغلبها على اعتمادها على النفط ووارداته كمصدر رئيس في التنمية بهذه البلدان، ونتيجة لذلك أعلنت دول الخليج العربي خلال السنوات الأخيرة عن خطط ورؤى استراتيجية للانتقال إلى عصر اقتصادي، مبني على وسائل التكنولوجيا الرقمية والتي يمكن من خلالها الوصول إلى مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي.

وقد أعلنت هذه الدول عن خطط استراتيجية للسنوات القادمة، تتضمن إقامة صناعة اقتصادية - تكنولوجية عملاقة، وتوريد الذكاء الاصطناعي إلى هذه البلدان وإنشاء ما يعرف بـ"المدن الذكية"، أو المدن الرقمية، التي تعتمد على إنترنت الأشياء والأنظمة الإلكترونية والتطبيقات الذكية؛ وكذلك التوجه لإنشاء جسور ومعايير والتي يمكن ان تربط بين قارتي آسيا وأفريقيا، كما هو في مشروع (جسر الملك سلمان بن عبد العزيز) الذي سوف يربط بين المملكة ومصر، الذي أعلن عنه قبل سنتين(وزير النقل السعودي: "جسر الملك سلمان" بين المملكة ومصر قيد الدراسة"، 2018، <https://al-ain.com/article/king-salman>).

وفي هذا السياق فقد أعلنت المملكة العربية السعودية رؤيتها (2030)، في نيسان من العام 2016، والتي يؤمل بها أن تكون أنموذجاً يحتذى به في المنطقة والعالم. وذلك إدراكاً من القيادة السعودية لأهمية الوضع العالمي للسعودية؛ حيث ركزت هذه الرؤية برفع مستوى السعودية في أهم المؤشرات الدولية. وأن يصل الاقتصاد السعودي ضمن أكبر(15) اقتصاداً على مستوى العالم بحلول عام 2030، وأن يرتفع مركزها لتصبح ضمن أفضل (10) دول على مستوى العالم في مؤشر التنافسية العالمية، كما تسعى لرفع تصنيفها العالمي في مؤشر الأداء اللوجستي من المرتبة الـ(49) إلى الـ(25)، ما يعزز من مركز السعودية إقليمياً، ومؤشر الكفاءة الحكومية من المركز الـ(80) إلى الـ(20) ("رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، 2016، 2019، <https://www.vision2030.gov.sa>) وتخطط السعودية وفق هذه الرؤيا لجلب مزيد من الكفاءات والخبرات إلى السعودية (عماد، مروة ، "رؤية 2030... قاطرة التحول بالمملكة العربية السعودية"، 2019، <https://al-ain.com/article/vision-2030-saudi>).

وتعد رؤية قطر الوطنية (2030)، المسار الذي يتجه لتحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق مستويات عالية من التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ووضع برامج يمكن من خلالها تطوير الاستراتيجيات القطرية، وتوجيه الاستراتيجيات والسياسات والخطط الحكومية، وأيضاً تخصيص الإيرادات والموارد نحو تحقيق هدف موحد ينعكس

إيجاباً على المستوى المعاشي لجميع المواطنين (الامانة العامة للتخطيط التنموي القطري، "رؤية قطر 2030"، 2009، https://www.psa.gov.qa/ar/qnv1/Documents/QNV2030_Arabic_v2.pdf). وكانت مملكة البحرين منذ عام 2008، قد أطلقت رؤيتها الاقتصادية (2030)، والتي تهدف إلى استثمار الموارد المتاحة في المملكة وفق خطط تنموية ورؤيا اقتصادية شاملة، من شأنها تحديد وجهة واضحة للتطوير المستمر للاقتصاد البحريني ("رؤيتنا 2030"، 2008، <http://culture.gov.bh/ar/media/Media,11920>) ولم تتبنى دولة الإمارات رؤية عامة للإتحاد كله للعام 2030، إلا أن إمارة أبوظبي، أطلقت رؤيتها الخاصة؛ حيث أطلقت أبوظبي رؤياها الاقتصادية (2030)، كخطة شاملة من الحكومة لتطوير اقتصاد الامارات بشكل عام وتنويعه على مدى السنين القادمة، وتهدف بشكل أساسي إلى تقليل الاعتماد على القطاع النفطي وعوائده كمصدر رئيسي للنشاط الاقتصادي، والسعي إلى جلب الصناعات القائمة على المعرفة الرقمية، وتنويع مصادر الانتاج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 (الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي، 2008، <https://www.actvet.gov.ae>). وفي هذا السياق، فقد أعلن الشيخ (محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي) على منح الإقامة الذهبية لفئات معينة من المقيمين الأجانب والعرب، وأشار الشيخ محمد بن راشد في تصريحاته تلك إلى أنه "سيتم منح الإقامة الدائمة "البطاقة الذهبية" للمتميزين وللمواهب الاستثنائية، ولكل من يساهم بإيجابية في قصة نجاح دولة الإمارات" ("الإمارات تعلن منح "الإقامة الذهبية" لفئات من المقيمين"، 2020، <https://www.skynewsarabia.com/middle>) وكانت رؤية دولة الكويت للعام (2035)، هي جعل القطاع الخاص يتمتع بخصائص قوية وله القدرة التنافسية، وبنية تحتية متطورة قائمة على المعرفة، وتهيئة بيئة أعمال تسند الاستثمار المحلي الداخلي وجاذبة للاستثمار الخارجي الأجنبي، وكفاءة القطاع المالي، وتنوع مصادر الدخل القومي (الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت، "مشروع رؤية الكويت 2010-2035 (ملخص تنفيذي)"، 2007، <https://www.scpd.gov.kw/archive/Kuwait%20Vision%20%20Executive%20Summary>). وتتضمن مرتكزات رؤية سلطنة عُمان 2040 تخطيط لتحديد الفرص المتوفرة والاستغلال الافضل للمزايا النسبية التي يتمتع بها كل قطاع اقتصادي، وهنا يتم التركيز بشكل خاص على المطارات والموانئ والمناطق الصناعية، إضافة إلى الموارد المتوفرة بما يحقق تنويع مصادر الدخل القومي والتوسع في مشاريع التشغيل الذاتي، مع التأكيد على أهمية خلق القدرة في التوزيع المتوازن للتنمية على أجزاء السلطنة (الجريسي، ياسمين، "رؤية عمان 2040"، 2019، <https://arb.majalla.com/node/65766/>) وهذا كله لا يمكن ان يتحقق بدون الاستعانة بالخبرات العلمية الخارجية التي يمكن في حال توظيفها بشكلها الأمثل وفي مواقعها الصحيحة يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني: العوامل الدافعة للتوجه نحو إسرائيل.

يشير المتخصصون إلى أحد تلك الحلول لمواجهة التحديات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ، وهو: التوجه نحو التعاون الاقتصادي مع الدول الاقليمية التي تمتلك ميزات تفضيله حتى يمكن ان يتحقق التكامل الاقتصادي، وكذلك استناداً إلى المصالح المتبادلة، والذي يُمكن من تحقيق التنمية لهذه البلدان ومواجهة التحديات لاسيما الاقتصادية (الرميدي، 2007، ص2، ص4). وهنا تبرز أهمية التعاون الاقليمي، لمواجهة تلك التحديات والتهديدات القادمة لأمن المنطقة واستقرارها (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، "التنمية الاقتصادية الحقيقية في دول مجلس التعاون الخليجي.. هل هي مهمة مستحيلة؟"، 2003، <http://www.akhbar-alkhaleej.com/13004/article/54094.html>). وتزامناً مع ما سبق، تبرز إسرائيل كدولة إقليمية تمتلك تلك الميزات الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية التي يمكن ان تستفاد منها هذه البلدان الخليجية في حال تحقق التعاون بالشكل الافضل بينهما، في إطار براغماتي بحث، وكانت هناك جملة من العوامل شكلت قوة دافعة لدول مجلس التعاون الخليجي للتوجه نحو إسرائيل تدريجياً ("مؤتمر الخطوط 1967.. قمة اللات الثلاث"، 2016، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/8/29/>) ، كان أهمها:

1- العوامل السياسية والأمنية

أ- دخول مصر في معاهدة السلام مع إسرائيل، وانسحاب إسرائيل من سيناء، مهد لتطبيع العلاقات بينهما، لكن توقيع إتفاق أوسلو عام 1993، وإتفاقية وادي عربة عام 1994، حفز في فتح الباب أمام دول المجلس الخليجي للتقارب مع إسرائيل (عبد السلام، 2009، ص54).

ب- أن استلام مقاليد السلطة في هذه الدول الخليجية، من قبل جيل من القادة الذين ترعرعوا واستوعبوا مبادئ الفكر الليبرالي والابتعاد عن النظرة التقليدية السابقة، والذي أثمر إيجاباً في إطار العلاقات الخليجية- الإسرائيلية كانت قد مهّدت الطريق أمام بعض دول الخليج العربي الأخرى قد قامت علاقات سياسية واقتصادية كاملة مع إسرائيل، وان كانت

متواضعة أو سرية في المراحل الأولى، وصولاً إلى الإفصاح والاعلان عنها في مرحلة لاحقة (منتدى السياسات العربية، "العلاقات الخليجية الإسرائيلية: من فلسطين إلى إيران"، 2019، <https://www.alsiasat.com>). لكن الملاحظ ان هناك دول خليجية قد انطلقت بسرعة لهذا التقارب وبناء علاقات مختلفة المجالات، ومنها: الامارات؛ إذ أشار (جوناثان فريزيجر) إلى أن "الإمارات هي القوة الدافعة لهذا التقارب وليس السعودية كما يعتقد الكثيرون، الإمارات لها صوت واحد يدفع في هذا الإتجاه على العكس من السعودية التي لا يزال هناك فارق كبير بين موقف ولي العهد محمد بن سلمان ووالده الملك من قضية التقارب مع إسرائيل" (المنشأوي، محمد، "النمو المتسارع في العلاقات بين دول خليجية وإسرائيل.. كيف تنظر له واشنطن؟"، 2020، <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7/10>).

ت- التحديات الأمنية الداخلية والأمن السيبراني، التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تجعلها تتوجه نحو الجهات أو الدول المالكة لتكنولوجيا الأمن السيبراني والاستخباراتي، وأهمها إسرائيل؛ حيث وقعت هذه الدول مع شركات إسرائيلية عدد من العقود في هذا المجال (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2020، ص2).

2- العوامل الاقتصادية:

شكلت جملة من العوامل وراء هذا التقارب الخليجي مع إسرائيل، أهمها:
أ- لم تستطع دول مجلس التعاون الخليجي ان تحقق التكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها، لأسباب تتعلق بضعف الميزة النسبية لاقتصاديات هذه البلدان بسبب التشابه الكبير في مصادر دخلها، ولذلك كان البحث عن أطراف إقليمية أخرى يمكن ان تحقق ذلك التكامل من أهم الخيارات المطروحة امامها (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2020، ص2).

ب- الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجال التقانة الزراعية بالشكل الذي يمكن ان تجعلها قادرة بشكل مستمر على توفير السلة الغذائية محلياً بسبب قلة المساحات المزروعة والتصحّر، وتدني النسب المائية غير المالحة والصالحة للاستهلاك البشري والاستهلاك الزراعي، في مقابل ما تمتلكه إسرائيل من تقنيات عالية في مجال مكافحة التصحر وتقنيات زيادة المنتج الزراعي في مساحات محدودة، فضلاً عن تقنيات تحلية مياه البحر التي تقع كل دول مجلس التعاون الخليجي على شواطئه (مصطفى عبد العزيز مرسى، "الأمن المائي والغذائي في الخليج العربي: التحديات والامكانيات والحلول"، 2012، https://www.ecssr.ae/reports_analysis/)؛ حيث اصبح لإسرائيل خبرة متراكمة في مجال الاستثمار في المناطق شبه الصحراوية، فهي دولة متقدمة في هذا المجال، لاسيما إعادة تدوير المياه، وفي مقال نشرته مجلة (دير شبيغل الألمانية) "إن إسرائيل هي بلد تصنع فيه المعجزات الخاصة بالمياه"، فإسرائيل بسبب هذه التقنيات أصبحت مكنفة ذاتياً لكثير من المنتجات الزراعية، في الوقت الذي تستورد دول مجلس التعاون الخليجي، ما يصل أكثر من (80%) من احتياجاتها من هذه المنتجات، وكذلك فإن لدى إسرائيل خبرة كبيرة في مجال استثمار الطاقة الشمسية، والتي بدورها فإن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك بيئة نموذجية للاستفادة من هذه الطاقة المجمدة، فضلاً عن ما تستطيع إسرائيل تقديمه لهذه الدول في مجال الاستثمار في مجال السياحة (بوضو، عماد، "الأبعاد الاستراتيجية لديبلوماسية 'البنينغ بونغ' للتقارب الخليجي . الإسرائيلي"، 2018، <https://www.alhurra.com/different-angle>).

ث- إدراك القادة الخليجيين لتلك المخاطر الاقتصادية والتنموية، الناتجة عن الاقتصاد الريعي- النفطي، المرتبط بآليات العرض والطلب وسعر السوق، والذي يعرضه إلى موجات تقلبات الاسعار، ولذا فإن صدمة النفط الأخيرة جعلت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي تعيد النظر في هياكلها الاقتصادية والبحث عن مصادر مستدامة تعتمد على التكنولوجيا لتنويع الاقتصاد (جانجي، حميدي، "الانتقال من النفط إلى الذكاء الاصطناعي"، 2020، <https://www.bayancenter.org/2020/10/640>). ومن ثم تقليل الاعتماد على العوائد البترولية في تحقيق المشاريع التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي، ولذلك كان التوجه نحو إسرائيل للاستفادة من ما تمتلكه من مزايا تفضيلية في مجالات عدة، وهو ما أكد عليه القادة الإسرائيليون، عندما أكدوا: "بأن هناك أشياء تمتلكها إسرائيل يمكن ان تستفيد منها دول الخليج مباشرة" (سلمان، 2009، ص13).

سعت الولايات المتحدة الامريكية منذ عقود إلى دمج إسرائيل في المنطقة في إطار نظام شرق أوسطي باعتباره بديلاً عن النظام العربي السابق، وتحويل إسرائيل من مشكلة إقليمية بذاتها إلى جزء مهم من حل مشاكل المنطقة في نظر الدول الخليجية (يموت، 2004، ص113)، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال رعاية الولايات المتحدة الامريكية التقارب بين إسرائيل وهذه الدول، وهو ما أكدّه (ديفيد ماك) السفير السابق والخير في شؤون الشرق الأوسط بالمجلس الأطلسي للجزيرة نت، بقوله: "استغلت واشنطن مكانتها العالمية لجمع العرب والإسرائيليين، وهذه العلاقات شهدت صعوداً وهبوطاً، لكنها استمرت بين الطرفين" (المنشأوي، محمد، "النمو المتسارع في العلاقات بين دول خليجية وإسرائيل.. كيف تنظر له واشنطن؟"، 2020، <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7/10>).

وكذلك العقوبات الاقتصادية التي اشترعت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذها، ومنها تلك العقوبات الجزائية التي بدأت تفرض على شركات معينة لمنعها من الخضوع للمقاطعة العربية مع إسرائيل (سلمان، 2009، ص 14).

ج- الخوف من النفوذ الإيراني، باعتباره الخطر الأول على الدول الخليجية، والذي يدعمه السلوكيات والتصريحات الإيرانية، في قضايا عدة؛ إذ أولت دول مجلس التعاون أهمية خاصة لهذا الهاجس؛ إذ تعدها هذه الدول من المشاكل المهمة في المنطقة التي شهدت حروب عدة منذ عام 1980، جميعها دفع دول مجلس التعاون الخليجي، إلى زيادة مشتريات الأسلحة، والتي تركت آثارها الاقتصادية والسياسية السيئة على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد صرح وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، (يسرائيل كاتس)، "أن الخطر الإيراني يمثل فرصة تاريخية لتشكيل تحالف أمني ومدني بين "إسرائيل" والدول العربية "المعتدلة"، ولتعزيز التعاون الإقليمي" (أبو عامر، عدنان، "إسرائيل والأنظمة الخليجية: من العلاقات السرية إلى التطبيع العلني"، ترجمة: مرآة البحرين"، 2019،

<http://bahrainmirror.com/news/56557.htm> 19-11-2019

المبحث الثالث: مسار العلاقات الخليجية-الإسرائيلية وآفاقها المستقبلية

أدت المتغيرات سالت الذكر، إلى تعدد ابعاد هذه العلاقات، التي كانت لها جذور زمنية لعقود عدة، بالرغم من انها لم تكن علنية بالشكل الواضح، فإن منحى أو مسار العلاقات أخذ بالصعود باتجاه تكثيف ابعادها كماً ونوعاً لاسيما في الآونة الأخيرة؛ حيث شملت الجوانب الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والرياضية، وسوف نستعرض مسار هذه العلاقات بين الجانبين وما ستؤول إليه هذه العلاقات في المستقبل القريب ام البعيد، من خلال مطلبين:

- المطلب الأول: مؤشرات تطور العلاقات الخليجية - الإسرائيلية.
- المطلب الثاني: مستقبل مسار هذه العلاقات.
- المطلب الأول: مؤشرات تطور العلاقات الخليجية - الإسرائيلية.

وبدأت بشكل واضح العلاقات الخليجية - الإسرائيلية الاقتصادية وضع اثرها في مجالات اقتصادية عدة، أهمها: فتح المفوضية الاقتصادية في دولة قطر، وكذلك تم الإتفاق على الزيارات المتبادلة لرجال الأعمال، وهناك إتجاه لقيام مشاريع، يخص مكافحة التصحر وتحلية مياه البحر واستخدام المياه المالحة في الزراعة. وكذلك فان قطر هي اول دولة تربط شبكة الهاتف مع إسرائيل، فضلاً عن فتح العلاقات الجوية بينهما، وزيادة عدد السياح الإسرائيليين إلى قطر، وغيرها (رفيل، 2011، ص 18، ص 21).

وكانت سلطنة عُمان قد اتفقت في مجال تطوير مستوى العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل من خلال الخطوة الأولى التي كانت بفتح المكاتب للتمثيل التجاري عام 1996، كما ان سلطنة عمان قد أكدت عزمها لإزالة كل القيود التي فرضت على تحقيق التكامل التجاري مع إسرائيل، من خلال تلك الاجتماعات التي جرت بين الطرفين. وكانت سلطنة عُمان قد وقع عليها الاختيار لتكون مقرراً للمركز الدولي لتكنولوجيا تحلية مياه البحر، وقد استفاد هذا المركز كثيراً من الخبرة الإسرائيلية في هذا المجال، ونمت العلاقات بين الطرفين بشكل كبير في جميع المستويات، والتي توجت بالزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) في عام 2018 (مصطفى، أحمد، "أبرز محطات العلاقات العُمانية الإسرائيلية (إنفوغرافيك)"، 2018، / <https://arabi21.com>).

ولم يختلف الموضوع مع مملكة البحرين التي نشطت العلاقات بينها وبين إسرائيل منذ أكثر من عقدين، في مجالات عدة، لاسيما السياحية، والتجارية ورفع الحظر عن البضائع الإسرائيلية للدخول إلى الاسواق البحرانية، وقد أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية البحريني الشيخ (محمد بن مبارك آل خليفة) في 2005/9/23 ان بلاده قررت رفع الحظر عن البضائع الإسرائيلية (سلمان، 2009، ص 17). وفي تصريح من نيويورك نشرته صحيفة "الوسط" البحرينية اوضح الشيخ (محمد بن مبارك آل خليفة) "أن المنامة قررت رفع الحظر عن البضائع الإسرائيلية لأن ذلك أحد شروط إتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة" ("إسرائيل ترحب بقرار البحرين رفع الحظر عن البضائع الإسرائيلية"، 2005، <https://www.dw.com/ar/>). وكان توقيع الإتفاق بينها وبين إسرائيل 15/أيلول من العام 2020، قد مثلت مرحلة فارقة في تطور هذه العلاقات، وهي ذات الأهمية للعلاقات الامارتية- الإسرائيلية التي نقلت تطور هذه العلاقات إلى مرحلة مهمة، بعدما سبقتها خطوات كثيرة قد سارت في هذا الإتجاه، فقد كانت هناك سلسلة من المباحثات والإتفاقيات بين دولة الامارات وإسرائيل، كان أهمها: عام 2014، عندما تم توقيع الامارات عقداً مع شركة (Verint Systems) المتخصصة في الأمن الإلكتروني والتي تُدار من إسرائيل، وباعت شركة (NSO)Technologies Ltd الإسرائيلية برنامجها الخاص بالمراقبة إلى الإمارات، في تشرين الثاني 2015، إذ أعلن من جانب الخارجية الإسرائيلية عن افتتاح ممثلة دبلوماسية لإسرائيل لدى وكالة الأمم المتحدة للطاقة المتجددة "إيرينا"، ومقرها في أبوظبي ("على مدى 8 سنوات.. أبرز محطات الغزل السياسي الذي سبق تطبيع الإمارات مع إسرائيل"، 2018، <https://arabicpost.net>).

وفي نهاية شهر تشرين الأول من العام 2018، زارت وزيرة الثقافة الإسرائيلية دولة الإمارات مع وفد رياضي إسرائيلي، كما كان لوزير الاتصالات الإسرائيلي مشاركة في مؤتمر دبي ألقى فيه كلمة دعا فيها للسلام، وفي حزيران 2020، تم توقيع إتفاقية تعاون بين شركتين في الإمارات العربية المتحدة وشركتين إسرائيليتين؛ "لتطوير البحث والتكنولوجيا لمكافحة وباء كوفيد 19"، وفي آب 2020، تم توقيع الإتفاقية الاستراتيجية الإسرائيلية من جهة والإمارات والبحرين من جه أخرى وتحت الرعاية الامريكية ("على مدى 8 سنوات.. أبرز محطات الغزل السياسي الذي سبق تطبيع الإمارات مع إسرائيل"، 2018، <https://arabicpost.net>).

وقد قامت دولة الكويت برفع اسماء شركات عدة من قائمة المقاطعة، واسندت هذه الافعال إلى أهمية تحقيق المصلحة الوطنية وفي دور هذه الشركات في اعمار الكويت بعد الغزو العراقي لها (سلمان، 2009، ص18). وفي عام 2012، ونتيجة لتعرض المنشآت النفطية السعودية (أرمكو) لهجوم ارهابي، فقد استعانت السعودية بشركات أجنبية متخصصة بالأمن السيبراني، ومنها شركة إسرائيلية، للكشف عن الفيروس الذي اخل بالمنظومة الرقمية لهذه الشركة والذي دفع الشركة إلى إيقاف انتاج النفط. وقد اتخذ السعوديون خطوات لدعم الإتفاق الإماراتي - الإسرائيلي حتى في الوقت الذي أعادوا فيه تأكيد التزامهم بمبادئ "مبادرة السلام العربية"، فسرعان ما وافقوا على استخدام مجالهم الجوي للرحلات بين أبو ظبي ودبي وتل أبيب، واختصروا وقت السفر بساعات (ابراهيم، محمد، "تحليل الإتفاق الإسرائيلي الإماراتي واقتصاديات دول الخليج، 2020، <https://www.dw.com/ar>). وكل مما تم عرضه من نماذج تعبر عن هذه العلاقات، لا تمثل كل النماذج الحقيقية، وانما هي جزءاً من الحقيقة.

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الخليجية - الإسرائيلية

وفي ظل كل ماتم طرحه من تطورات في هذه العلاقات بين الجانبين، يمكن طرح السؤال الآتي، حول مستقبل هذه العلاقات، وهل سوف تستمر أو تتطور إلى مستويات أفضل مما هي عليه الآن؟، لاسيما ان التجربة التاريخية، للعلاقات الإسرائيلية مع العرب عقب إتفاقيات السلام، تشير إلى تدني مخرجاتها الاقتصادية، وهناك توجس من هذه العلاقات على المستوى الشعبي وقطاع الأعمال في كل من: مصر والأردن، لكن الواقع يشير غير ذلك في العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي، لما يتمتع به اقتصاد هذه البلدان الخليجية من طابع منفتح على التجارة العالمية، ومرتبطة بنسبة كبيرة باستثمارات عالمية لشركات متعددة الجنسية، تكون لإسرائيل حصص كبيرة فيها، ويبدو أن إقامة ترتيبات تطبيع تدريجية مع العديد من الدول العربية هو المسار الأكثر ترجيحاً للتطور القريب المدى لعملية السلام بين العرب وإسرائيل، وترجيح قيام سلسلة من الإتفاقيات التاريخية على غرار الإتفاق الذي وقّعت عليه الإمارات. وتستطيع الولايات المتحدة أن تساعد في تسريع وتيرة هذا التحول التدريجي من خلال الوساطة أو الرعاية أو المشاركة في مبادرات محددة، لما تشكله إسرائيل من حليف استراتيجي للولايات المتحدة الامريكية (الناعمي، 2013، ص72، ص73).

والخطوة الأكثر أهمية هي ضمان النجاح السريع لإتفاق التطبيع الإماراتي ليكون نموذجاً للشركاء المحتملين الآخرين، وكذلك فإن هناك من رجال الأعمال ومن كفاءات في هذه الدول الخليجية أغلبيتهم من جنسيات غير خليجية ولا يوجد مشاكل او صراعات بين بلدانهم وإسرائيل، تجعلهم يتحفظون على تطوير علاقاتهم الاقتصادية أو التجارية مع الشركات الإسرائيلية، وسوف تزدهر هذه العلاقات أكثر مع وجود الإطار السياسي لها، والذي يساعد على توفير هذا الغطاء السياسي، رجال الأعمال والشركات الخليجية المرتبطة إلى حد كبير بالنخب والعوائل الحاكمة الماسكة بالسلطة المالية والادارية، فلا يمكن وصف مستقبل هذه العلاقات بالبسيطة، بل هناك تصاعد في وتيرة هذه العلاقات بشكل واضح على مختلف الأصعدة سواء في الجانب الدبلوماسي أو العسكري أو الاقتصادي وربما حتى في الجانب الاستخباراتي والأمني، وجميع المؤشرات تتحدث عن هذا النمو المضطرد في هذه العلاقات التي تجمع بين الطرفين ولعل السنوات القادمة ستكشف لنا مزيداً من الحقائق عن طبيعة العلاقات بين إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي؛ وعليه فإن التعاون الاقتصادي مع إسرائيل سيسير بخطى أسرع وعبر أبواب أوسع من أي وقت مضى (محمد، ابراهيم، " تحليل الإتفاق الإسرائيلي الإماراتي واقتصاديات دول الخليج، 2020، <https://www.dw.com/ar>).

الخاتمة

يمكن القول وعلى ضوء التجربة التاريخية للعلاقات بين مختلف الدول، أن المصالح المتولدة من متطلبات ضرورية وحيوية، لها القدرة على تبديل الحال بين الدول المتصارعة، إلى حال التقارب والتفاهم، وهنا فان ومع أن هذه العلاقات الخليجية - الإسرائيلية لم تصل إلى حالة الصراع لكنها ما وصلت إليه التفاهات تشير إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة من هذه العلاقات وبشكل عام فان هناك جملة من الاستنتاجات توصل لها البحث، أهمها:

1. العامل المصلحي (البراغماتي) في العلاقات الخليجية- الإسرائيلية، أخذ مكانه الصحيح، إذ وبغض النظر عن ان كان هناك صراع أم لا بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل، فإن هذه المتطلبات أو الضرورات تأتي لكل من إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، من التحديات التي يواجهها كلا الطرفين وعلى مستويات عدة.
2. وهنا يكون الاحتياج المتبادل والذي يمكن ان يؤدي إلى إقامة علاقات قائمة على المبدأ المصلحي لكلا الجانبين، والذي يجعل العلاقات بين الطرفين تأخذ استمراريته في تحقيق مصالح أطراف العلاقة، والتجارب التاريخية للدول تؤكد ذلك كما هو في نموذج الاتحاد الاوربي، الذي يشيد به قادة دول مجلس التعاون الخليجي، ويؤكد عليه القادة الإسرائيليون بالأخذ به لتحقيق السلام الاقتصادي وهو بدوره يمكن ان يكون مدخل لتحقيق السلام السياسي، والذي يعزز هذا التوجه، هو وجود قيادات في كلا الجانبين يدرك هذه الحقيقة ويعمل على تفعيلها والذي ينعكس على مستقبل هذه العلاقات نحو النمو المطرد، ومن ثم تحقق أهداف كلا الطرفين.
3. سعى قادة إسرائيل إلى تقديم الأخيرة كنموذج حضاري متطور في محيطه الاقليمي والدولي، ومتقدم في مجالات العلوم والتكنولوجيا، ولأجل ضمان ظروف أفضل وسليمة في المستقبل في ظل تنامي الاحتياجات في الداخل الإسرائيلي، وفي ظل التنافسات الاقليمية والدولية المحمومة في مستويات عدة.
4. شكل نخبة من صناع القرار الإسرائيلي، دعاة إلى ضرورة ترك هواجس الخوف القديمة، وترك الافكار التي تتبنى الطرح في ان إسرائيل كيان مُهدد باستمرار، وان هذا التبني سوف يبعد إسرائيل عن التقدم، وهو ما أدى فيما بعد إلى ظهور تيار يدعو إلى الحوار والتعايش، والسعي للتقارب مع دول الاقليم، واقناعهم بأن إسرائيل تؤمن بالحوار والتعايش، ويمكن ان تقدم الكثير مما تحتاجه هذه الدول.
5. أما الجانب الخليجي، فهي بدورها تعاني من تحديات في مجالات عدة، وأهمها: المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والتخلص من القلق المرتبط بالاقتصاد الريعي، وصعوبة توفير السلة الغذائية محلياً، وقلت المصادر الطبيعية للمياه.
6. وفي ضوء ما تم ذكره سالفاً، اخذت هذه العلاقات منحى متصاعداً ومن السر إلى العلن والافصح، وكانت قد توجت في توقيع ما سمي بتطبيع العلاقات بين الامارات العربية المتحدة والبحرانية من جهة والإسرائيلية من جهة مقابلة وبرعاية امريكية في 15 سبتمبر/ أيلول 2020. بعدما سبقتها خطوات لهذا التقارب مع سلطنة عُمان قطر.
7. يبقى مستقبل هذه العلاقات مرهون بتلك العوامل والمتغيرات الداخلية أم الاقليمية أم الدولية، التي سوف تحدد مسار استمرار هذه العلاقات وتطورها نحو الاوسع في مجالات التعاون المختلفة.

التوصيات:

- بعد ماتم عرض لتلك الاستنتاجات التي توصل لها البحث، يقترح الباحث جملة من التوصيات يمكن ان يستفاد منها، على المستويات كافة، وكما يأتي.
- 1- لا بد من ان تتعامل دول الخليج العربية من الطرف الاخر (الإسرائيلي) في إطار مجلس التعاون الخليجي، كسياسة خارجية واحدة والذي يزيد من قدرتها التفاوضية مع إسرائيل.
 - 2- أن يستفيدوا الخليجيون مما يمتلكونه من عناصر قوة، (رأس المال)، في توجيه هذه العلاقات نحو افضل مستوياتها.
 - 3- لا بد من أطراف العلاقة أن يستفادوا من التجارب الناجحة في التكامل الوظيفي التي حصلت سابقاً.
 - 4- لا بد للطرف الإسرائيلي أن يعي ان التمسك بسياسة التوسع الاستيطاني على حساب الفلسطينيين سوف يشكل عامل سلبي في تقدم هذه العلاقات إلى مستويات أفضل.

المراجع والمصادر

- أبو سعدة، محمد، (2019)، إسرائيل القدرات الداخلية والطموحات الخارجية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة.
- أبو عامر، أشرف، (2005) "السلام في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي"، <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/05/23/22199.html>
- أبو عامر، عدنان، (2019)، " إسرائيل والأنظمة الخليجية: من العلاقات السرية إلى التطبيع العلني"، <http://bahrainmirror.com/news/56557.htm>
- الامانة العامة للتخطيط التنموي، (2008)، "رؤية قطر 2030"، https://www.psa.gov.qa/ar/qnv1/Documents/QNV2030_Arabic_v2.pdf
- الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، (2007)، "مشروع رؤية الكويت 2010-2035 (ملخص تنفيذي)"، <https://www.scpd.gov.kw/archive/Kuwait%20Vision%20%20Executive%20Summary>
- البحراوي، إبراهيم ، وآخرون، (2012)، الاستراتيجية الإسرائيلية (2020-2028) دراسة تحليلية، مركز الدراسات الإسرائيلية، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.

- بوظو، عماد، (2018)، "الأبعاد الاستراتيجية لديبلوماسية 'البينغ بونغ' للتقارب الخليجي .الإسرائيلي"، <https://www.alhurra.com/different-angle>
- بيريز، شمعون، الشرق الاوسط الجديد، (1994)، ط 1، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
- جانجي، حميد، (2020)، " الانتقال من النفط إلى الذكاء الاصطناعي"، <https://www.bayancenter.org/2020/10/640>
- الجريسي، ياسمين، (2019)، " رؤية عمان 2040"، <https://arb.majalla.com/node/65766>
- الحريري، جاسم يونس، (2014)، السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، ط 1، دار الجنان للنشر والتوزيع، الخرطوم.
- الحريري، جاسم يونس، (2016)، السياسة الإسرائيلية تجاه منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، ط 1، دار الجنان للنشر والتوزيع، الخرطوم.
- رميدي، عبد الوهاب، (2007)، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)"، طروح دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ريفيل، سامي، (2011)، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ط 1، ترجمة: محمد البحيري، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.
- زهر، نيري، (2019)، "التعاون السيرياني بين دول الخليج وإسرائيل: الموازنة بين التهديدات والحقوق"، <https://www.alhurra.com/different-angle/2019/01/21>
- سلمان، أحمد، (2009)، "العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة المستنصرية للدراسات الدولية والعربية، العدد: (6): 1-25.
- سويلم، حسام، (1999)، "استراتيجية إسرائيل لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية المستقبلية" <https://www.albayan.ae/opinions/1999-07-02-1.1093708>،
- شينكر، ديفيد، (2014)، "عشرون عاماً على معاهدة السلام الإسرائيلية -الأردنية: تقييم موجز" (دراسة حالة)، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/twenty-years-of-israeli-jordanian-peace-a-brief-assessment>
- عبد السلام، مصطفى، (2009)، "مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي (1993-2001)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، معهد الدراسات الإقليمية، فلسطين.
- عماد، مروة، (2019)، "رؤية 2030...قائمة التحول بالملكة العربية السعودية"، <https://al-ain.com/article/vision-2030-saudi>
- مجموعة باحثين، (2020)، "كيف ستتغير ملامح الحياة في دول الخليج بعد وباء كورونا؟"، <https://www.menacenter.com/2020/05/29/>
- محمد، ابراهيم، (2020)، "تحليل الإتفاق الإسرائيلي الإماراتي واقتصاديات دول الخليج"، <https://www.dw.com/ar>
- مرسي، مصطفى عبد العزيز، (2012)، "الأمن المائي والغذائي في الخليج العربي: التحديات والامكانيات والحلول"، https://www.ecssr.ae/reports_analysis
- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، (2013)، "التنمية الاقتصادية الحقيقية في دول مجلس التعاون الخليجي.. هل هي مهمة مستحيلة؟"، <http://www.akhbar-alkhaleej.com/13004/article/54094.html>
- مصطفى، أحمد، (2018)، "أبرز محطات العلاقات العُمانية الإسرائيلية (إنفوغرافيك)"، <https://arabi21.com/story/>
- المنشاوي، محمد، (2020)، "النمو المتسارع في العلاقات بين دول خليجية وإسرائيل.. كيف تنظر له واشنطن؟"، <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7/10>
- الناعمي، صالح، (2013)، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي (قراءة في الثورات العربية واستشراف لما لاتها، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة.
- النجاب، بشير محمد، (2018)، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأمن الإقليمي واثرها على الاستقرار الأمني (منطقة الشرق الاوسط)، ط 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين.

- الهيقي، نوزاد عبد الرحمن، (2013)، "دور دول مجلس التعاون لتحقيق الشراكة العالمية في التنمية (دراسة تحليلية)"، مجلة رؤى استراتيجية، العدد: (2): 46-71.
- وتد، محمد محسن، (2020)، "التطبيع مع الإمارات.. رافعة لاقتصاد إسرائيل وأخطبوط تجاري لها بالخليج"، <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/8/29>
- يادلين، عاموس، وآخرون، (2016)، تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي، معهد دراسات الأمن القومي، تل أبيب، 2016.
- يموت، عبد الهادي، (2004)، "من الشرق الاوسطية إلى الشرق الاوسطي الكبير"، مجلة الدفاع الوطني، العدد: (50): 170-109
- يونس، وليد، عمرو، عمرو، عمارة، (2017)، "قراءة في المقاربة الجيوسياسية الإسرائيلية"، <https://democraticac.de/?p=47366>
- ، (2020)، "العلاقات التجارية الإسرائيلية العربية"، <https://www.marefa.org/>
- ، (2018)، "وزير النقل السعودي: "جسر الملك سلمان" بين المملكة ومصر قيد الدراسة"، <https://www.vision2030.gov.sa>
- ، (2016)، رؤية المملكة العربية السعودية 2030، (2019)، "رؤية 2030... قاطرة التحول بالمملكة العربية السعودية"، <https://al-ain.com/article/vision-2030-saudi>
- ، ("رؤيتنا 2030"، (2008)، <http://culture.gov.bh/ar/media/Media,11920,ar>
- ، (2018)، "الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي"، <https://www.actvet.gov.ae/>
- ، (2020)، الإمارات تعلن منح "الإقامة الذهبية" لفئات من المقيمين"، <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/>